العرب
الجمعة 2021/08/27
السنة 44 العدد 12161

لم يبق للبنانيين إلا أن يشربوا من البحر

شح المياه يطرق أبواب المنازل بسبب فقدان الوقود وانقطاع الكهرباء

اللبنانيون يختنقون بأزمات تنكد عيشهم، فمع الأزمة الاقتصادية ونقص الوقود وانقطاع الكهرباء يوميا وانهيار العملة، يعانون اليوم من نقص مياه الشرب حتى أنهم صاروا يلجأون إلى البحر للاغتسال، وإذا ظل شح المياه على حاله فإن الملايين من اللبنانيين يصبحون مهددين في حياتهم.

بيروت - دخلت أزمة نقص مياه الشرب إلى رزمة ضغوط يعانيها لبنان منذ قرابة عامين، فيما يجري بحث تشكيل حكومة جديدة، قادرة على إدارة ملف أزمات متنوعة تبدأ بالسياسة ولا تنتهي بالقضايا الثانوية.

وعانت مناطق واسعة في البلاد مؤخرا من نقص مياه للشرب في المنشآت السكنية والتجارية، نتيجة ضعف إمدادات الطاقة اللازمة لتشغيل المضخات.

ولأن الوقود المخصص لتوليد الطاقة شبه مفقود، بدأ شح المياه يطرق أبواب اللبنانيين الغارقين بأزمات معيشية غير مسبوقة.

ومنذ نحو عامين، يشهد لبنان أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخه الحديث، ويعاني منذ أشهر شحّا في الوقود والأدوية وسلع أساسية أخرى، لعجز المصرف المركزي عن توفير النقد الأجنبي اللازم لعمليات الاستيراد.

في الشهر الماضي، حذرت منظمة اليونيسف من أن أكثر من 71 في المئة من سكان لبنان قد لا يحصّلون المياه هذا الصيف.

وحذرت المديرة التنفيذية لليونيسف هنرييتا فور، من أنه إذا لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة، سيواجه أكثر من أربعة ملايين شخص في جميع أنحاء لبنان -معظمهم من الأطفال والعائلات الأكثر هشاشة- احتمال تعرضهم لنقص حاد في المياه أو انقطاعهم التام عن إمدادات المياه الصالحة للشرب في الأيام المقبلة.

وأشارت المسؤولة الأممية إلى أنه إذا أجبر أربعة ملايين شخص على اللجوء إلى مصادر غير آمنة ومكلفة للحصول على المياه، "فذلك سوف يعرّض الصحة والنظافة العامة للخطر، وقد يشهد لبنان زيادة في الأمراض المنقولة عبر المياه بالإضافة إلى زيادة في عدد حالات كورونا".

وأضافت "أصبحت المرافق الحيوية مثل المستشفيات والمراكز الصحية محرومة من المياه الصالحة للشرب بسبب نقص الكهرباء، مما يعرض الأرواح للخطر".

البحر هو أحد الخيارات التي لجأ إليها مواطنون للوصول إلى المياه والاستحمام، هذا ما يقوله المواطن سنجر (ستيني) وأحد سكان بيروت، والذي يعاني من انقطاع المياه عن منزله مثل الكثير من سكان العاصمة.

قال إنه اعتاد الأزمات في لبنان على مر العقود، لكن هذه المرة الوضع أصعب بكثير بسبب فقدان الوقود وانقطاع الكهرباء لساعات طويلة.

وأضاف "قد نلجأ إلى التيمم بدلا من الوضوء"، شاكيا بأن "المسؤولين لا يسألون عن المواطنين".

أما المواطن ربيع كجك، فيقول إن المياه التي تؤمنها الدولة إلى مدينة بيروت شبه مقطوعة كليا، مضيفا "كيف يمكن العيش بهكذا ظروف؟.. قالوا إن المياه حياة، لكنها غير متوفرة لدينا".

وما زاد الطين بلّة، أن صهاريج المياه الخاصة التي توصل المياه إلى خزانات المواطنين، لم تعد تلبي حاجات الناس كما كانت من قبل، وتتأخر عن موعدها، "وبدأنا نشعر بأنها تعاني نقصا في المياه".

كما شكا كجك استغلال الأوضاع من قبل شركات المياه الخاصة، حيث ارتفع سعر المياه سعة خزان واحد (متر مكعب) من 25 ألفا إلى أكثر من 100 ألف ليرة (16.5 ـ 66.2 دولار وفق السعر الرسمي).

ولسد النقص في مياه الدولة، يلجأ اللبنانيون منذ سنوات إلى شراء المياه من صهاريج خاصة متنقلة، إلا أن أصحاب تلك الصهاريج يشكون مؤخرا عدم توفر المحروقات (بنزين ومازوت) لتشغيل آلياتهم والتنقل بها.

ورغم ارتفاع أسعار عبوات مياه الشرب التي تباع في المحلات والمتاجر بنحو 8 أضعاف عما كانت عليه قبل عامين، إلا أن معظمها بدأ يشهد نقصا في الكميات بسبب انخفاض الإنتاج مقابل ازدياد الطلب.

وقال سامي علوية مدير المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، التابعة لوزارة الطاقة والمياه، إن هناك شبه انهيار في مؤسسات المياه، محذرا من تداعيات خطيرة إنسانيا وغذائيا وصحيا.

وشرح علوية أن هذا الواقع سببه الأزمة الاقتصادية من جهة، وسوء الإدارة المزمن لقطاع المياه من جهة أخرى، فضلا عن توقف الجهات المانحة والمنظمات الدولية عن تقديم الدعم لهذا القطاع.

وأشار إلى أن الأزمة تمتد على 3 مستويات، الأول عجز مؤسسات المياه الرسمية عن ضخ المياه إلى المنازل، والثاني تعثر موزعي الصهاريج الخاصة في تأمين المياه البديلة، والثالث شح مياه الشرب، وهو الأخطر.

وأضاف "أبعاد هذه الأزمة خطيرة جدا على المستوى الإنساني والأمن الغذائي والأمن الصحي، وتهدد حياة اللبنانيين، ومئات الآلاف من اللاجئين السوريين".

أما سبل المعالجة، فإن ذلك يحتاج إلى تأمين فوري لإمدادات الوقود وتشغيل محطات الضخ، لكن علوية أشار في الوقت عينه إلى مخالفات وتعديات بحق مصادر وشبكات المياه، في ظل عدم تطبيق القوانين التي تحميها.

ويشكل عدد اللاجئين من مختلف الجنسيات في لبنان نحو 40 في المئة من سكان البلاد، معظمهم سوريون وفلسطينيون.

وحذر علوية من أن أزمة المياه ستطول ري المزروعات وتهدد الأمن الغذائي، مشيرا إلى أنه في ظل شحها سيلجأ المزارعون إلى الأنهار الملوثة بالمياه الآسنة، ما يهدد الأمن الغذائي والصحي في البلاد.

كما توقع المسؤول اللبناني أن تنهار المنظومات المخصصة لمعالجة وتكرير مياه الصرف الصحي، خلال أسابيع قليلة بسبب نقص الطاقة والصيانة وتوقفها عن التشغيل.

> شركات المياه الخاصة ترفع سعر المياه من 25 ألف ليرة للمتر المكعب إلى أكثر من 100 ألف ليرة

العطش آخر الأحكام الصادرة ضدنا

لا تسقنا الماء بذلة

ومنذ عقود، يعاني نهر الليطاني الأطول والأكبر في لبنان (طوله 170 كلم) من تلوث حاد بمياه الصرف الصحي والصناعي، ما أفقده دوره كشريان حياة أساسي في البلاد لتأمين مياه الشرب والري وتوليد الكهرباء.

الفستق الحلبي شجرة مباركة على المزارعين في جنوب لبنان

حاصبيا (لبنان) - فوق التلال المشرفة على نهر الحاصباني شرق جنوب لبنان يمضي المزارع سعد خيرالدين الساعات الطوال، حيث يعاين في بستانه أشجار الفستق الحلبي وثمارها التي بدأت تكتسب اللون البنفسجي في إشارة إلى اقتراب موعد نضجها.

وقال المزارع الستيني خيرالدين من داخل بستانه لوكالة أنباء شينخوا إن "أشجار الفستق الحلبي قديمة العهد في هذه المنطقة وتعود إلى أكثر من مئة عام".

وأضاف "ورثت هذا البستان عن والدي وأحرص على رعاية أشجاره المعطاءة والاعتناء بها، فهي تؤمن لنا دخلا مقبولا في ظل تردي الوضع المعيشي، بعدما تجاوز ثمن الكيلوغرام الواحد من الفستق 100 ألف ليرة لبنانية (ما يعادل 5 دولارات أميركية)".

وبيّن أن شجرة الفستق الحلبي من الأشجار التي تقاوم الجفاف رغم أنها تحتاج إلى مصادر مياه جيدة في سنواتها الأولى، وتعيش لأكثر من 300 سنة، كما أنها تبدأ الإنتاج بعد ست سنوات من زراعتها وتبلغ ذروة إنتاجها حين تصل إلى سن العاشرة.

وقال "زراعة الفستق الحلبي بدأت بالانتعاش والتوسع منذ عدة سنوات في الأرياف اللبنانية، مستفيدة من مساعدات جمعيات زراعية محلية ودولية، إضافة إلى سهولة تصريف إنتاجها محليا بعدما تجاوز الطلب العرض بفارق كبير".

وأشار إلى أن "الفستق الحلبي من أكثر المكسرات طلبا في كافة الأسواق اللبنانية، ويُستعمل في صناعة المثلجات -خاصة البوظة والحلويات- وتزين به أطباق المأكولات الشرقية، كما يقدم كضيافة فاخرة في المطاعم والمنازل".

يذكر أن مساحة الأراضي المزروعة بالأشجار الجوزية -والتي تشمل الصنوبر والجوز والكستنا والبندق والفستق الحلبي- تبلغ نحو 4 آلاف هكتار وحجم دخل الفستق حوالي 5 ملايين دولار أميركي سنويا.

وأعرب المزارع سالم حداد -خلال معاينته حبات الفستق الوردية في بستانه عند الطرف الشرقي لبلدة راشيا الفخار بشرق جنوب لبنان- عن ثقة المزارعين في أن إنتاج شجرة الفستق سيكون وفيرا، ما دفعهم إلى زراعتها بكثافة خلال الأعوام القليلة الماضية.

وأضاف "ما يميز هذه الزراعة سهولة العناية بها، ومردودها، والطلب المتزايد على ثمارها التي لم تفسد يوما، على عكس زيت الزيتون المشهور في هذه المنطقة، حيث يفشل المزارعون في تسويق كامل إنتاجهم سنويا".

بدوره قال مسؤول المكتب الزراعي في مرجعيون بجنوب لبنان إسماعيل أمين إن "المزارعين في جنوب لبنان استفادوا في زراعتهم لأشجار الفستق من تشجيع الجهات المعنية في وزارة الزراعة التي وزعت على المزارعين كميات من النصوب (الشتلات) مجانا".

من جهته أوضح نديم حمدان نائب رئيس "الجمعية التعاونية للزراعات البعلية وتربية الشتول والنحل" في حاصبيا بجنوب لبنان أن الجمعية نظمت بالتعاون مع مهندسين زراعيين عدة ندوات إرشادية حول كيفية زراعة شجرة الفستق والعناية بها والجدوى الاقتصادية منها.

وأوضحت المهندسة الزراعية ندى عواضة أن التربة في لبنان ملائمة لشجرة الفستق التي تتوزع بين أشجار مذكرة وأخرى مؤنثة، وتزرع بجانب بعضها البعض في الحقل الواحد حتى تتم عملية التلقيح بسهولة وكثافة.

> شجرة الفستق تنتج خلال الموسم ما بين 70 و80 كيلوغراما وينخفض إنتاجها في العام التالي

وقالت إن أشجار الفستق تعد من الأشجار المعمرة، ويتراوح ارتفاعها بين 3 و5 أمتار، وتعيش هذه الأشجار في جو معتدل وتتحمل درجات حرارة تتراوح بين 15 و45 درجة مئوية، وهي بحاجة إلى كمية أمطار بمعدل 400 مليمتر، ويمكن أن تزرع في المناطق التي يتراوح ارتفاعها عن سطح البحر بين 600 و1000 متر.

وذكرت أن إنتاج الفستق يختلف من عام إلى آخر، فالشجرة الواحدة تنتج خلال الموسم ما بين 70 و80 كيلوغراما في حين ينخفض إنتاجها في العام التالي إلى أقل من النصف تقريبا.

وأشارت المهندسة ندى إلى إمكانية تطعيم شجرة البطم البرية بالفستق، وهذه العملية ناجحة جدا ويقوم بها الكثير من المزارعين في جنوب لبنان.

وقالت خبيرة التغذية سلمى أبوشقرا إن ثمار الفستق غنية بالألياف الغذائية والحديد والبوتاسيوم والكالسيوم والفوسفور والبروتين والدهون، وتحتوي على فيتامينات عدة، كما أن الفستق يقي من السكتة القلبية ويخفض نسبة الكولسترول في الدم ويحارب الأكسدة ويحد من السرطانات وخصوصا سرطان الأمعاء.

ويمكن تناول الفستق الحلبي نيئا أومحمصا أو مملحا، ويستعمل في صناعة الكثير من الحلويات والأطباق الشرقية.

وأشارت آخر إحصائية لوزارة الزراعة عام 2016 إلى أن إنتاج الفستق الحلبي في لبنان لا يتعدى 800 طن سنويا، في حين يستورد لبنان حسب بيانات الجمارك اللبنانية نحو 3 آلاف طن من الفستق معظمها من سوريا وإيران وتركيا.

وتحتل الزراعة في لبنان المرتبة الثالثة بين القطاعات الاقتصادية في البلاد بقرابة 7 في المئة من الناتج الوطني كما تؤمن دخلا لحوالي 15 في المئة من السكان.

في انتظار جني المحصول